أعطاب ثقافية في الأزمة الخليجية

معن البياري

أما وأنّ انفراجا طيبا، ومتقدّما، يحدُث في سبيل إنهاء أزمة مقاطعة ثلاث دول خليجية (ومصر) قطر وحصارها، فلا بأس من استدعاء وقائع عوينت في غضون أشهرها التي زادت عن الأربعين. ليس بغرض استثارة جراح، أو ضغائن أو مكايدات، وإنما بدافع معالجة ما أحدثته بعض الخيارات والمسلكيات، وتجاوزه. ومن تلك الوقائع ما يتعلق بالشأن الثقافي المحض، والذي لا تكترث به وسائط الإعلام عندما تتداول في الأزمة ومسارها، وفي المستجد الذي شهدته أخيرا في قمة العلا. وهذا من عادي الأمور وطبائعها، بالنظر إلى هامشية الثقافة وأسئلتها في خرائط الاحتدام السياسي والإعلامي، الخليجي، بل والعربي عموما. ومما يمكن التذكير به في موضوعنا هنا أن من أبرز ما كان مفقودا في أثناء الأزمة صوت المثقفين (المشتغلين بالأدب والفنون والفكر) في دول الحصار الأربع، أي الصوت الذي كان مفترضا أن ينأى عن الخلافات، ويحتكم إلى الجامع والجوهري، ويطالب بعدم تأثير المنازعات السياسية والخصومات الإعلامية على التواصل الثقافي مع قطر. وباستثناءاتٍ شحيحة جدا، كان ما شوهد معاكسا تماما، فقد ارتضى مثقفون وشعراء وأدباء وفنانون أن يلتحقوا بخيارات الحكم في بلادهم، ويكونوا أدواتٍ تافهة في افتعال مزيد من الشقاق. بالتوازي مع ممارسات مؤسسات ثقافية أهلية (دعك من الرسمية) شاركت في مهرجان الإسفاف السياسي والإعلامي البغيض.
كان سلوكا لم يعرف له مثيل على الصعيد الثقافي العربي، إصدار رئيس اتحاد كتاب الإمارات السابق، حبيب الصايغ (رحمه الله) بيانَه بالغ الشذوذ، عشية قرارات «5 يونيو» (2017)، وحظر فيه على المثقفين والكتاب في بلده أي تواصل على أي مستوى مع أي مؤسسة قطرية، وطالبهم بالالتزام بذلك «تحت طائلة العقوبة». وزاد من بؤس الحال، أن أحدا من كتّاب الإمارات ومثقفيها لم يجهر بأي احتجاج على اللغة العسكرية في الأمر الصادر في البيان المشين. وتاليا، بعد سبعة أيام من اختتام اجتماع لرؤساء وفود أعضاء الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب في العين (سبتمبر/أيلول 2017)، أصدر حبيب الصايغ، بصفته رئيس هذا الاتحاد العام، في حينه، البيان الختامي، متضمّنا «إدانة تمويل النظام في قطر الإرهاب ودعمه». وباستثناء رفض لذلك البيان من اتحاد كتاب المغرب (لم يحضر اجتماع العين)، لم يُسمع أي موقفٍ ممن شاركوا في ذلك الاجتماع وتمت خديعتهم.
أما مقاطعة دور النشر المصرية والسعودية والإماراتية والبحرينية معرض الدوحة للكتاب في دورات ثلاث، التزاما منها بقرارات بلدانها، فليس مردّه فقط صعوبة المشاركة بالنظر إلى توقف الطيران والتجارة مع الدوحة، وإنما أيضا التنفيذ التام لقراراتٍ حكوميةٍ فوقية. وفي البال أن جهاتٍ إماراتية حاولت التأثير على اتحاد الناشرين العرب، ليتخذ قرارا يدعو فيه إلى مقاطعة عربية للمعرض، ثم خاب تدبيرها. وفيما الظن أن الثقافة هي من عوامل وحدة شعوب دول الخليج العربي، إلا أن استبعاد الكاتب والفنان القطري من أنشطة أهلية ومجتمعية وتظاهرات وأنشطة عديدة في دول الخليج الثلاث (وفي مصر) كان مؤسفا، في وقت لم تمانع مؤسسات رسمية ومجتمعية في قطر من استقبال أي مثقف من هذه البلدان، بل إن كتابا مصريين تقاطروا إلى الدوحة في غير نشاط، ومنهم من أحرز فيها جوائز سخية في دورات جائزتي كتارا للرواية العربية وشاعر الرسول، بل إن لأحد هؤلاء مواقف بالغة السلبية من دولة قطر وسياساتها. وكانت لها دلالتها المهمة غزارة المشاركات المصرية في التنافس على الجائزتين (وغيرهما)، في استنكارٍ ظاهر للدعوة البائسة التي جهر بها صلاح فضل، الناقد والأستاذ الجامعي (سطا أخيرا على رئاسة مجمع اللغة العربية)، لمّا أهاب بالمؤسسات المصرية المعنية بالثقافة، وبالكتاب والمثقفين في بلده، مقاطعة أي نشاط ثقافي في دولة قطر.
من أجل أن تُرمى تلك الوقائع (ثمّة أخرى مثيلة غيرها) إلى الأرشيف، لا يحسُن نسيانها، وإنما يحسن التذكير بشذوذها عن المنطق العام لفاعلية المثقف ودوره في مجتمعه، وعن المجرى المعلوم للثقافة العربية، للخروج بالخلاصة الأهم، وجوب عدم تكرار أفعال شائنة مثل تلك، وضرورة معالجة عاجلة للأعطاب التي أحدثتها تلك المسلكيات في الفضاء الثقافي الخليجي.. أما كيف ومتى، فأهل مكّة أدرى بشعابها.

الشهرة باللعن

أسامة الرشيدي

انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي في مصر صورة لإحدى الممرضات، وهي جالسة على الأرض ومتأثرة، بعد وفاة مرضى بفيروس كورونا، جرّاء نقص الأكسجين، وعجز الأطباء والممرضين عن إنقاذهم. حصلت الصورة على تعاطف واسع، إلا أن وسائل الإعلام المصرية قدّمت تغطية مغايرة، فوجدنا صحيفة المصري اليوم تنشر خبرا يزعم أن «مستشفيات لندن ترفض استقبال سيارات الإسعاف لنقص الأكسجين»، كما نشرت صحيفة الشروق تقريرا بعنوان «مستشفيات جنوب أفريقيا تعاني من نقص الأكسجين»، وهو أسلوب غالبا ما يلجأ إليه الإعلام المصري، للإيحاء بأن المشكلة عالمية، وتحدث في الدول المتقدمة أيضا. ولجأت صحيفة الوطن إلى أسلوب آخر مفضّل لدى الإعلام المصري، اتهام الإخوان المسلمين بالتورّط في الحادث، بزعمها وجود خطة لدى الجماعة لتصوير المتوفين في المستشفيات لإحراج النظام! وهو الخبر نفسه الذي نشرته فضائية أخرى موالية، ونفسه ما قالته وزيرة الصحة التي تتحمّل الجرم الأكبر في الواقعة، عندما اتهمت الإخوان بترويج شائعات عن نقص الأكسجين في المستشفيات.
إستراتيجية ثالثة لجأ لها الإعلام المصري، الحديث عن «نصف الكوب الممتلئ»، بمحاولة إبراز أي إيجابيات من المشهد وانتزاعها من سياقها والمبالغة فيها للتغطية على الكارثة، فقد ترك عمرو أديب الحادث وتغزل في السلطات لأنها، على حد قوله، وفّرت للممرضة زيا وكمامة وقفازات وأدوات مناسبة للعمل! وكأن ذلك تفضّلٌ ومنة من الدولة، وليس واجبها الذي قصّرت ولا تزال تقصر فيه، إذ لا يزال الأطباء يشتكون من نقص الأدوات والتجهيزات، وأبرزها أنابيب الأكسجين التي تسبب نقصها في وفاة المرضى، وأثار كل تلك الضجة من الأصل! كما لجأت قناة فضائية موالية إلى أسلوبٍ مضحكٍ آخر، عبر القول إن الممرضات اللاتي أكملن عملهن هن من يستحق الإشادة، وليس الممرّضة التي تأثرت من المشهد المأساوي.
قد تبدو هذه التغطية للوهلة الأولى مخططة بإيعاز من السلطات، لمحاولة تبرئتها من المسؤولية عن التقصير في إمداد المستشفيات بالأكسجين، في ظل انتشار فيروس كورونا، لكن الحقيقة أن لتلك التغطية هدفا آخر، فالقائمون على وسائل الإعلام في مصر يعرفون تماما أن الحديث عن نقص الأكسجين في بريطانيا وجنوب أفريقيا، أو اتهام الإخوان بالمسؤولية، أو حتى الهجوم على الممرّضة، لن تقنع طفلا، وأن نشر تلك الأخبار سيؤدّي إلى موجة هجوم واسعة، ستصل إلى حد توجيه السباب والشتائم لهم في خانة التعليقات، وهو ما حدث فعلا، إذ انهالت عشرات آلاف من تعليقات المواطنين التي امتلأت بما لذ وطاب من السباب من كل لون، لكن هذا ما كانت تريده وسائل الإعلام بالضبط! لأنها تلهث وراء تحقيق أي تفاعل على منشوراتها على مواقع التواصل، وجذب القراء إلى مواقعها، حتى لو كان ذلك التفاعل سلبيا، وهي سياسة تكرّرت في حوادث سابقة وأثبتت نجاحها.
ولا تقتصر إستراتيجيات الإعلام المصري في تلقي الشتائم على نشر أخبار مستفزّة في أوقات الكوارث، بل تتخطّاها إلى الأوقات العادية، عبر نشر الأخبار التافهة عن الفنانين وأنشطتهم وتعليقاتهم السطحية على الأحداث، وأخبار تافهة أخرى، مثل الأخبار المتتابعة التي نشرتها عدة مواقع عن مأساة الزرافة «سوسن» التي كانت ستتزوج، إلا أن زوجها توفي قبل الزفاف! بالإضافة إلى نشر أخبار الجنس والجرائم البشعة، مثل نشر خبر (بالفيديو) عن شخص سب جثة زوجته بعد قتلها! وكذلك نشر تفاصيل حوادث اغتصاب تعرّضت لها سيدات، وغيرها من الجرائم. وامتدت تلك التغطيات كذلك إلى نشر الخرافات، مثل خبر عن «اعتزال حانوتي بعد سماعه صوت جثة»! ولا يجد المتابع لوسائل الإعلام تلك إلا تذكر رواية قديمة متداولة، عن شخص تبول في بئر زمزم في أثناء موسم الحج، وعندما قبضوا عليه، قال إنه يريد أن يشتهر ويعرفه الناس ولو باللعنات! وهو ما ينطبق على ما يقوم به الإعلام المصري حرفيا.

(كاتب مصري)

واشنطن بين الدستور الأميركي والإنجيل الغربي

مهنا الحبيل

يُمثل مسرح واشنطن في الأسبوع الماضي بعداً فكرياً دقيقاً لرحلة الإنسان الأميركي المعاصر، هذا العمق للصورة هو في الحقيقة أحد أهم مداخل فهم التجربة الاجتماعية والدينية والسياسية التي انتهت إليها أميركا. وأهمية هذا المسرح أنه عكس مشهدين رمزيين لإعادة فهم هذه التجربة، أراه منظماً دقيقاً لوضع التجربة في إطار عقلانيٍّ إنساني مجرّد، فاقتحام اليمينُ المتطرّف الكونغرس، وهو اقتحام أُسند معنوياً برفع الصليب، ورفع الإنجيل.. (أن العنوان أعلاه جاء على الإنجيل الغربي، ولم يقل المسيحي، فستوضح المقالة ذلك).
ولكن هذا الحدث الذي شاركت فيه عناصر مسلحة اشتبكت مع شرطة الكونغرس، في المشهد الأول، قابله مشهد تماسك المؤسسات والعودة إلى الدستور الأميركي الذي التزمت به المؤسسات، من نائب الرئيس إلى الدوائر المحلية في واشنطن، فتحوّل ترامب، المستبد الفردي، إلى عاجز أمام ما تعتبر مؤسسات وحياة سياسية تمثل الشعب. ولكن الحكاية هنا لا يمكن أن تنطلق من هذه الصورة، فدعونا ننظم الأمر بصورة أسئلة توضح الفارق:
أولا، هل تشكّل اليمين الأميركي المسيحي عبر الرئيس المنتهية ولايته، ترامب، أم أنه أعمق.. هنا يلاحظ أن هذه الجذور هي لمشروع الإنجيل الغربي، ذلك أن حالة التعبد، أو الاستدعاء الروحي للمسيحيين، حق طبيعي للنفس البشرية والمجتمعات، في إطار الضمير الفردي، وما يدعمه من أخلاق الفرد. وبغض النظر عن فكرة التقييم العقلي والمعرفي للرسالة الدينية، فإن للمجتمعات جذورا تظل تحرص على اللجوء إليها، حتى في قلب البنية العلمانية، كما هو في أميركا.
ثانيا، لكنه أيضاً إنجيل غربي لا مسيحي مطلق، كيف؟ لن يسعنا هنا أن نسرد تراث هذه الإنجيلية الغربية في تشكل المدنية الحديثة، وفي استخدام النص الإنجيلي في أميركا الشمالية، وفي أميركا الجنوبية، وفي أميركا اللاتينية، ضد الشعوب، بما فيها بعض الاتجاهات المسيحية، وهذا فضلاً عن رحلة الغرب المسيحي في الشرق وفي أفريقيا.
ثالثا، إذن، نحن أمام حالة تاريخية، عادت إلى الظهور، بعد أن توارت نسبياً، وهي اليوم لا تمثل كل من صوّت لترامب الذي اختلف معه أعضاء جمهوريون، بعد تداعي المشهد، وإنما في التذكير بأن ترامب استثمر، ولم يخلق، صعود هذه الحالة في بعدها اليميني والإنجيلي الغربي، ورفع لها الإنجيل يوم قمع المظاهرات التي تعرّضت لها حركة حياة السود مهمة، وكُرر المشهد نفسه أمام إحدى بوابات الكونغرس من أحد المتظاهرين.
رابعا، القول إن استدعاء البعد الإنجيلي كان طارئاً غير صحيح. وإذن، ماذا عن تلك المؤسسات والدعاة التبشيريين للداخل الأميركي، والذين وَظفت دعوتهم عشرات الملايين، كما وُظفت دعوات التمذهب الديني في الشرق المسلم نفسه، ولم يكن ذلك النموذج مفرداً، بل مسبوق.. إذن، لتوظيف الإنجيلية الغربية جذور ممتدة، الجديد هو عودته إلى الحالة السياسية اليوم، بعد أن خاض معه قادة الحركة المدنية، مارتن لوثر كينج ومالكوم إكس وغيرهما، معركة صعبة. وهذه الخلاصات في تداخل الإنجيلية الغربية، مع المشهد السياسي الأميركي الراهن، لا يمكن أن تَعبر من دون تفكيك فلسفي اجتماعي أخلاقي.
فلننطلق الآن إلى البعد الآخر، إنه المشهد الإيجابي، حيث المؤسسات تطوق الفرد المستبد، وهو ترامب، وهذا مشهد ناجح وإيجابي وملهم في فكرة أن المؤسسات التي ينتخبها الشعب عادت لتحاصر الرئيس الفرد المستبد، ومع التسليم بذلك، نطرح الآتي:
أولا، يجب هنا أولاً أن نشير إلى أن النظام الانتخابي الأميركي، لا يضمن نزاهة تصويت ولا تحييد المال، بما فيه مال السلاح ورأس المال الرأسمالي وكتل الشركات التي تشمل «السوشيال ميديا». بل العكس، فالصوت الأميركي مطوّق بهذه الصناعة، هذا ليس نقداً لإطفاء حيوية التجربة، ولكنه واقع مرصود، فالصوت الذي لا تحاصره الرأسمالية، ولا التوظيف الأيديولوجي أو القمعي كما هو أزمة الشرق، لا يقارن بنموذج الصوت الحر نسبياً، الذي قد تعكسه تجربة بريطانيا بصورة أفضل.
ثانيا.. لكن المؤسسات حسمت بعد ذلك، فدعونا ننظر الآن، أولاً، إلى ما ردّدته رئيسة مجلس النواب الأميركي، نانسي بيلوسي، وعدد من الشيوخ والأعضاء، عن إرث الآباء المؤسسين، وهو في محله من حيث تحويل التجربة الوطنية إلى مواد دستورية ميثاقية للشعب. ولكن بعض أولئك الآباء المؤسسين كانوا من أبرز تجار العبيد، وكانت لهم سياسات توحش وعنصرية رأسمالية في الحياة الأميركية الجديدة، وتأثير فكرة الإبادة للسكان الأصليين، استمر في سياسات واشنطن، عالميا، وبالذات في أميركا اللاتينية.
ثالثا.. فهل نحن هنا نشير إلى نجاح تقني لقوة المحافظة على المؤسسة الديمقراطية المنحازة، أم لمنظومة ديمقراطية أخلاقية؟ فلنتذكّر هنا مسألة مهمة، أن إجراءات تحييد نفوذ ترامب، بما فيها خطوات عزله عن قرار الحروب، المضرّة بمصالح الأمن القومي الأميركي، لم تتم إلا قبل أيام من نهاية ولايته.
ماذا يعني ذلك: يعني أن قرارات ترامب، بما فيها القبول بالغزو العسكري لقطر عند الأزمة، والتي نأمل أن تُتجاوز كوارثها، وغير ذلك من قراراتٍ كان في اللحظة الأخيرة، فماذا عن شعوب العالم وقضاياهم؟ حسناً، هل الأمر متعلق بترامب؟ نستذكر هنا أكاذيب إدارة بوش الابن، خصوصا كولن باول في مجلس الأمن، عن المفاعل النووي، لتبرير غزو العراق الذي لا يزال، منذ تلك الحملة المجرمة، في وضع بائس، انسحب على المنطقة، فيما كان الدعم السياسي للشعوب، ووقف دعمهم الاستبداد العربي، كفيلا بإسقاط نظام صدّام حسين، حينها ننظر إلى مصداقية الديمقراطية الأميركية.
إذ نعرض هنا لكلا الجانبين، لا نُغفل قيمة تجربة الدولة المدنية وتعضيد الدستور والحقوق الشعبية، بالمؤسسات والأدوات التشريعية، غير أن ذلك لن يكون معياراً حقيقياً، من دون اعتبار البعد الأخلاقي والشفافية التي يُنظر عبرها، للنجاح الفعلي لحرية الشعوب والكرامة الفردية.

> للمجتمعات جذوراً تظل تحرص على اللجوء إليها، حتى في قلب البنية العلمانية

(كاتب عربي في كندا)

كاريكاتير

عماد حجاج

كورونا في عامه الثاني

سامر خير أحمد

في السادس والعشرين من ديسمبر/كانون الأول من عام 2019، وبينما كان العالم يستعد لدخول العام 2020، تم الاعتراف طبياً بوجود فيروس كورونا المستجد، بعد أن أبلغ طبيب صيني في مدينة ووهان، عاصمة مقاطعة هوبي، السلطات بأن عشرات الإصابات التي تزايدت منذ منتصف نوفمبر/تشرين الثاني إنما نتجت عن فيروس جديد من فئة كورونا. وهذا يعني أن الفيروس دخل عامه الثاني قبل أيام، مع دخول العالم العام الجديد 2021، عقب أسابيع من اعتماد الدول المتقدّمة علمياً لقاحاتٍ مخصصةٍ لمقاومة إصابته الناس بمرضٍ كوفيد-19. وعلى الرغم من اكتشاف سلالةٍ جديدةٍ من فيروس كورونا المستجدّ في المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا، في الأسابيع الأخيرة، إلا أن الرائج علمياً أن اللقاحات الجديدة ستكون قادرةً على وقف هذه السلالة الجديدة أيضاً.
يبدو العالم، إذن، متفائلاً بالخروج من هذه الجائحة التي عطلت الحياة الطبيعية عاماً كاملاً، ربما تضاف إليه شهور من العام الجديد. ولكن، هل يبدو أن العالم تعلم درساً مفيداً من هذه الجائحة، يتعلق بحياة بني البشر على هذا الكوكب، وضرورة حفاظهم عليه؟ ليس ثمّة حتى الآن تفسير يقيني لسبب ظهور فيروس كورونا المستجد، غير أن أكثر التفسيرات موثوقيةً تتجه إلى الربط بينه وبين تلوث البيئة الناتج عن الممارسات المتصلة بالصناعة. هذا يعني أن الحيلولة دون تكرار مثل هذه الجائحة الصحية يتطلب إيلاء اهتمام أكبر لأمور حماية البيئة. الأمر لم يعد ترفاً تتحايل عليه دولٌ ناميةٌ صناعياً، أو دولٌ صناعيةٌ كبرى، وتحيل نتائجه الكارثية إلى المستقبل. لقد وصلنا إلى المستقبل الذي كان يُنظر إليه إبّان التطورات الصناعية في النصف الثاني من القرن العشرين على أنه بعيد ما يزال، وأنه من شأن الأجيال القادمة بعد مئات السنين، لا من شأننا نحن الذين شهدنا النمو الصناعي، ولمسنا تلوث البيئة بأنفسنا.
خلال الشهور الماضية من عمر هذه الجائحة، انتشرت صور مُلتقطة بالأقمار الصناعية تُظهر انخفاضاً كبيراً في تلوّث الهواء على كوكب الأرض، نتيجة حالات الحظر الشامل والجزئي التي اتخذتها الدول للحد من انتشار الفيروس، أي نتيجة تباطؤ النشاط الصناعي في العالم. ربما كان ذلك من النتائج الإيجابية المؤقتة لفيروس كورونا في العام 2020، لكن النتيجة الإيجابية الحقيقية ستتمثل في أن يدفع ظهور هذا الفيروس دول العالم إلى الحدّ من التلوث بشكل دائم، وهو أمر كانت ستبحثه قمة المناخ التي كان مزمعاً عقدها في اسكتلندا في نوفمبر/تشرين الثاني الفائت، لولا تأجيلها في إطار مساعي الحد من التجمعات لمقاومة انتشار الفيروس.
نبدو في العالم العربي أقل مسؤولية من الدول الصناعية عن هذه الطفرات الفيروسية المؤذية، لأننا لا نتوفر على الصناعات التي تؤذي البيئة، لكننا سنكون في عين العاصفة المتعلقة بكيفية معالجة آثار هذه الجائحة، ثم السعي إلى الحيلولة دون تكرارها مستقبلاً، والسبب أن الحديث يجري في العالم عن اقتصاداتٍ جديدةٍ لما بعد الجائحة تحدّ كثيراً من الاعتماد على النفط لصالح بدائل نظيفة للطاقة، تعتمد على الشمس والرياح، أي بكلماتٍ أخرى إنفاذ الخطط العالمية للحدّ من الاحتباس الحراري التي ظلت أعواما طويلة تُلقى كخطابات وخطط كلامية، من على المنابر الدولية، بدون كثير من العمل الجاد لتحويلها إجراءاتٍ وسياساتٍ على أرض الواقع.
ولا يتعلق الأمر هنا بالدول العربية النفطية وحسب، أي ليس متعلقاً باحتمال انخفاض الطلب العالمي على النفط، بل يتصل كذلك بفرص الدول العربية كافة للانخراط في المساعي العالمية لإنتاج الطاقة البديلة النظيفة، وهي مؤهلةٌ لذلك حتماً، لأنها بلادٌ للشمس الساطعة. وهذا بابٌ يلزم أن يتناوله متخصّصون بالبحث والتمحيص والتفكير، وأن تتناوله حكوماتنا بالتخطيط والاستبصار، وهي كلها أمور غائبةٌ عن دولنا العربية حتى الساعة، وكأننا نصرّ، في كل حالة ومناسبة، أن نكون خارج التاريخ.
على الصعيد الدولي، تتزامن هذه التطلعات العالمية الجديدة مع انتهاء العهد الثقيل للرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الذي كان من أوجه ثقله أنه جعل الولايات المتحدة تنسحب من اتفاقية باريس للمناخ، وهو الإجراء الذي تتبنّى إدارة الرئيس المنتخب، جو بايدن، مسعى للعودة عنه في القريب العاجل. المشهد العالمي، إذن، جاهز لتبني نهج جديد في التعامل مع البيئة، والحد من نتائج العقود الأخيرة من النمو الصناعي الذي دفعت بيئة الكوكب فاتورته عالياً.
على الرغم من هذا كله، ما زال أمر حماية البيئة في إطار الوعود والتنظير، وليس ثمّة ضمانات لسلوك إنساني جديد سوى أن تتفق دول العالم الصناعية الكبرى على معايير ملزمة في شأن البيئة، تحت وطأة ما عانته خلال جائحة كورونا، تماماً كما فعلت عقب الحرب العالمية الثانية، حين وضعت معايير جديدة وقتها لحفظ السلم العالمي، تحت وطأة ما عرفته من مآسي الحروب. وعلى الرغم من كل الخروق التي قامت بها الدول الكبرى المسيطرة، واستعمالها الرديء تلك المعايير في خدمة مصالحها على طريقة الكيل بمكيالين، فإنه يمكن القول بموضوعيةٍ إن المعايير الدولية ساعدت كثيراً في الحدّ من الحروب في العالم خلال العقود السبعة الماضية. وإذا كان من غير المتصوّر أن يكون الالتزام العالمي بمعايير حماية البيئة مثالياً ومنزهاً عن الكيل بمكيالين هو الآخر، إلا أنه سيكون، على أي حال، أفضل من الانفلات البيئي الحاصل حالياً في العالم، والذي أنتج هذه الجائحة الخطيرة.

> أكثر التفسيرات موثوقيةً تربط بين الفيروس وتلوث البيئة الناتج عن الممارسات المتصلة بالصناعة

(كاتب من الأردن)

عن أوسلو وجدلية التطبيع الفلسطيني

حيّان جابر

برز أخيرا بعض الجدل الفلسطيني والعربي بشأن اتفاقيات السلام الموقعة بين الدولة الصهيونية والجانب الفلسطيني الرسمي، فهناك من يعتبرها سياقا سياسيا طبيعيا في حالة شعب خاضع للاحتلال الصهيوني المباشر قبل توقيع اتفاق أوسلو، ومزيج من الاحتلالين المباشر وغير المباشر بعدها، في حين يعتبرها آخرون خطوة في سياق مسار التطبيع العربي المرفوض، والمدان سياسيا وأخلاقيا، والذي ساهم في فتح باب التطبيع الرسمي العربي على مصراعيه. إذ يعود هذا النقاش إلى الواجهة بعد كل إعلان تطبيعي رسمي عربي مع الجانب الصهيوني، وجديده أخيرا إعلان الحكومة المغربية ذلك. وهو ما يتطلب معالجة متأنية وهادئة، بعيداً عن التعصب الوطني والسياسي لرمزيات مفروضة عربيا وفلسطينيا.
إذ عادة ما يفرض الاحتلال نمطا يوميا من التبعية اليومية بين المجتمع المحتل ودوائر ومؤسسات الاحتلال الخدمية والتنظيمية، لدوائر السجلات المدنية التي تحصي الولادات والوفيات وتوثقها، واستصدار الوثائق الرسمية، والتنظيم العمراني والخدمات الأساسية من المياه والكهرباء وغيرها من الأساسيات المعيشية التي يستحيل فيها تجاوز سلطة الاحتلال، حيث غالبا ما يتم تنظيم هذا التواصل وفق آلياتٍ يفرضها الاحتلال ذاته، مع ملاحظة قدرة الشعوب المحتلة على فرض تعديلات وتغيرات جذرية أو هامشية على هذه الآليات، وفق مسار نضالي طويل ومتعرّج.
لنا في نماذج فلسطينية عديدة دلائل على ذلك، مثل نضال الحركة الأسيرة داخل السجون الصهيونية، والتي نجحت في انتزاع جملة من الحقوق بعد سلسلة من النضالات، ثم خسرت جزءا منها نتيجة ترهل العمل النضالي داخل السجون، لتعود مرة أخرى وتنجح في تنظيم نضالاتها وفرض مطالبها المحقة على سلطات الاحتلال الصهيوني. حيث تتخلّل هذا المسار النضال الفئوي والاجتماعي جولات من التفاوض المباشر أحيانا، وغير المباشر في أحيان أخرى، بين ممثلي الطرفين، ذات طابع تخصصي غالبا، يعنى بالقضايا الأساسية التي تنجح الشعب المحتل في تنظيم نضالاته بشأنها، وفي أحيان قليلة تشمل هذه الجولات مواضيع مختلفة ومتعدّدة، متعلقة بشؤون الحياة اليومية، خصوصا في أعقاب توسع المواجهات النضالية لتشمل غالبية الأراضي المحتلة، وتضم غالبية الفئات والطبقات الاجتماعية المظلومة والمحتلة.
ولكن ما يميز هذه الجولات التفاوضية عن جولات التفاوض التي سبقت توقيع اتفاق أوسلو طابعها التنسيقي، الخالي من أي ملمح تشريعي، بمعنى هي جلسات من أجل تيسير شؤون الشعب وتحسين ظروفه المعيشية وانتزاع حقوقه المستلبة، وصولا إلى حقوقه السياسية والوطنية في المرحلة التي تسبق انسحاب قوات الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني، كما شهدنا من تجارب استقلال وطني متعدّدة. في حين نجد في اتفاقيات السلام الموقعة بين الجسم السياسي الفلسطيني في «أوسلو»، وما تبعها، جوهرا تشريعيا مخلا بمفهوم النضال التحرّري، يمنح الاحتلال شرعية سياسية مرفوضة ومدانة، الأمر الذي يحوّل هذه الجلسات والاتفاقيات؛ بغض النظر عن موقفنا الرافض لها شكلا ومضمونا؛ من اجتماعاتٍ تنسيقيةٍ إلى اجتماعاتٍ ذات طابع تطبيعي واضح، فهي تستند إلى إقرار رسمي فلسطيني بالاحتلال سلطة شرعية، لها الحق في دولة وطنية مستقلة على جزء من أرضنا الوطنية. مرة أخرى، سوف أغض النظر عن حجم هذه الدولة، فالقضية ذات طابع مبدئي أولاً، قبل جانبها الكمي ثانيا. فاتفاقية أوسلو وما تبعها لقاءات يطغى طابعها السياسي على سائر المسارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والخدمية، وكأنه نهاية لمسار نضالي طويل أنجز غالبية مهامه الوطنية، وأولها الإقرار بحقنا الوطني والسيادي على كامل الأرض الفلسطينية، كما لم يأخذ طابعا نضاليا يمزج بين شقين شبه منفصلين، سياسي وميداني. يهدف الأول إلى فضح الاحتلال وكشف أكاذيبه، في حين يقوّض الشق الثاني من قدرات الاحتلال الميدانية في الضبط والسيطرة والتحكم عبر وسائل سلمية أو مسلحة. وعليه، لم يكن اتفاق أوسلو مجرد اجتماع حتمي فرضته ضرورات الواقع، بغرض تنسيق ظروف الاحتلال وتحسينها، كما لم يكن نتيجة هزيمة الاحتلال واعترافه بحقوقنا الوطنية، والأهم لم يكن نضالا سياسيا يعرّي الاحتلال، ويكشف زيف خطابه ومنطقه. بل على العكس كان تعبيرا عن استسلام القيادة الفلسطينية وإقرارها بالهزيمة، واعترافها بخطاب الاحتلال ومنطقه وتوجهاته، بل ومساهمتها فيها بدرجة أو أخرى. لذا هي اجتماعات واتفاقيات تطبيع رسمي فلسطيني للأسف، ولو كان هذا الإقرار مؤلما وقاسيا لشريحة واسعة من الفلسطينيين، لكنه اعتراف ضروري لتجاوز هذه المرحلة، نحو التأسيس لتيار شعبي عربي ثوري يواجه مسار التطبيع وقوى الهيمنة والاستغلال والاحتلال في مجمل المنطقة.
كما لا يمثل الإقرار بتطبيع القيادة الفلسطينية أي إدانةٍ للشعب الفلسطيني، فهي (أي القيادة الفلسطينية)، كنظرائها من الحكومات والنظم العربية المطبعة، سلطة أمر واقع لا تستمد شرعيتها من خلال آليات ديمقراطية دورية محكمة ومضبوطة ومستقلة، تتضمن للشعب (كامل الشعب) ونخبه وقواه السياسية والثقافية المشاركة السياسية وحرية التعبير والتنظيم والانتقاد والمعارضة، وصولا إلى صلاحية محاسبة المسؤولين المنتخبين، وعزلهم عن مناصبهم إن اقتضت الضرورة. كما تفتقد الساحة الفلسطينية، كنظيرتها العربية، سائر ركائز الدولة الديمقراطية، كاستقلالية القضاء والإعلام ونزاهتهما، وفصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والإعلامية. وعليه، يجب أن يتحلى الفلسطينيون بما يطالبون الآخرين بأن يتحلوا به، فكما يطالبون الشعوب العربية بالانفكاك عن توجهات نظم التطبيع ونقدها ومواجهتها إن أمكن، عليهم التحرّر من الذاتية الفلسطينية المفرطة التي تجيز لهم، كفلسطينيين، ما لا يجوز لغيرهم. فمن أجل التأسيس لتيار شعبي عربي تحرّري وتقدّمي مناهض للتطبيع، لا بد من التحرّر من قيود النظم المسيطرة وأوهام القائد التاريخي والقيادة الحكيمة وكذبة القرار الواقعي الوحيد والتاريخي طبعا، كونها تغيب للتفكير العقلاني العلمي لصالح تنميط الفكر والسياسة الرسمية وتعميمها شعبيا.
في النهاية، لا يصح التعامل بازدواجية مفرطةٍ وفجّةٍ تجاه الانحرافات السياسية والأخلاقية نفسها تبعا لهوية المنحرفين الوطنية، ليدافع بعض الفلسطينيين عن انحرافات القيادة الفلسطينية العديدة في أوسلو وما تبعها من اتفاقيات تطبيع واستسلام، أو عبر دفاع بعض الوطنيين العرب على انحرافات هذه الدولة والحزب والتيار بذرائع واقعية خادعة، كالهرولة اللبنانية نحو ترسيم الحدود، والتطبيع المجاني الإماراتي والبحريني، أو حتى التطبيع الخادع السوداني والمغربي، أو المهادنة السورية مع الاعتداءات الصهيونية المتكرّرة، والتقارب السوري - الصهيوني عبر الروس الذي عبر عنه بكثرة الهدايا السورية المجانية للجانب الصهيوني. كما لا يجوز التعامل بازدواجيةٍ تجاه حق مجمل شعوب المنطقة بالحرية والعدالة والمساواة الكاملة والشاملة، في فلسطين وسورية ومجمل المنطقة، إذ من مصلحة الشعب الفلسطيني، قبل نظرائه من الشعوب العربية، أن ينتصر المنطق الحقوقي والتشريعي والأخلاقي على منطق المصالح الفئوية الآنية، وعلى منطق التقديس الأعمى.

> من مصلحة الشعب الفلسطيني، قبل نظرائه من الشعوب العربية، أن ينتصر المنطق الحقوقي والتشريعي والأخلاقي على منطق المصالح الفئوية

عرفات قبل توقيع اتفاق أوسلو، واشنطن 1993 (دايفيد إيك/فرانس برس)

(كاتب فلسطيني)

ليلة القبض على الكونغرس

عيسى الشعيبي

حدث ذلك قبل أن يرخي الليل الشتائي البارد الطويل معطفه الثقيل على أكتاف واشنطن التي كانت قد أتمت واجباتها المنزلية بنجاح باهر، وتأهبت على خير ما يرام لطي صفحةٍ كئيبةٍ من زمن الحماقة والديماغوجيا والكذب، قبل أن تهرع جموع من الرعاع البيض المتعصبين، ومن في سويّتهم الاجتماعية، استجابة لتحريض علنيٍّ مباشر، من جانب مرشدهم الأعلى، دونالد ترامب، وتلبي دعوته الماجنة إلى اقتحام مبنى الكونغرس، وفض اجتماع كان مقرّراً للمصادقة على نتائج الانتخابات، وتنصيب جو بايدن (مع بعض المُبالغة) رئيساً لرؤساء العالم أجمعين.
على سبيل المجاز، ومن أجل جعل الصورة أوضح، يمكن وصف ما جرى في تلة الكابيتول، قبل أسبوع، بأنه «ليلة القبض على الكونغرس»، في إشارة تحذيرية حمراء تُخبر، في العادة، عن وقوع حدث جلل، لم يخطر على بال أحد من قبل، حيث اعتبر بعضهم هذه الواقعة غير المسبوقة تمرّداً موصوفاً، أو ربما انقلاباً ينذر بإدامة ولاية ترامب لعهدة ثانية، قد تمتد من سنة إلى أربع سنوات غاصة بالنزق والشعبوية والتهور والفوضى العارمة، فيما اهتبلها آخرون مناسبة سانحة لإبداء مشاعر التشفي والشماتة، بمظاهر انهيار صرح الإمبريالية الأميركية الباغية.
غير أن السحر الأسود انقلب على صاحبه هذه المرّة، وخرج له الجنيّ من القمقم، قرفص قبالة من ابتسمت له الأقدار كثيراً قبل أن تعانده أخيراً، وأجرى معه الحساب المؤجل، قائلاً له والعين في العين: أتيت أيها المهووس بحب السلطة إلى البيت الأبيض في غفلة من الزمن، وكان انتخابك غلطةً لا تغتفر، لقد ضاقت بك البلاد ذرعاً، أميركا تستحق رئيساً أفضل منك، وها أنت تطلق الآن الرصاصة الأخيرة على نفسك، تجدع أنفك، وتنهي حياتك السياسية بنفسك، فاحمل عصاك واغرب عن سمائنا، اذهب وافتح ضريحاً وضيعاً للترامبية خاصتك، إلى جانب قبور كل من المكارثية والفاشية والعنصرية، لعل في هذا تعويضاً مناسباً لنا عن كل ما قارفته يدك.
إذ بعد انقضاء تلك الليلة الليلاء، المذهلة بكل المعايير، بات عهد ترامب جزءاً من الماضي بكل تأكيد، وقد يعزل الأزعر ويحاكم، كما انتهت معه الترامبية، ومال إلى الغروب زمن الجنون والتفاهة والبلطجة السياسية، وهذا لعمرك، يا أخا العرب، جائزة ترضية معتبرة، يستحقها كل من جار عليهم الرجل البرتقالي في هذه الديار الواسعة، وابتزّهم بلا حدود، وأخذ بيمينه مما لا يملك شرعاً، ليمنح بشماله إلى من لا يستحق أصلاً، حيث أعطاه أرضاً وقدساً وتطبيعاً، والحبل كان على الجرّار، فهل لنا، بعد هذه الجائزة الثمينة، ألا نستطيب حماقة ترامب هذه، وألا نشكر الأقدار بكرة وأصيلا؟
كان أسوأ ما حفلت به أيام الأسبوع المنصرم هجاء النموذج الديمقراطي من أبواق أعداء الديمقراطية في هذه المنطقة، وفي الصين وروسيا أيضاً، ناهيك عن الاستثمار المكثف في الأزمة العابرة، التي أحدثها ترامب لنفسه، والتوظيف المبالغ بها لحدثٍ لا يعكس وجه أميركا الحقيقي، والبناء على افتراضاتٍ لا أساس لها، كالادّعاء مثلاً أن الولايات المتحدة باتت تقف على عتبة التفكك، وأن ديمقراطيتها الشائخة لم تعد تفي بالغرض، في محاولةٍ من معتنقي نظرية المؤامرة الدفاع عن أنظمتهم الاستبدادية.
ليس الحديث هنا عن احتفاءٍ بعهد أميركي واعد، أو عن زف البشائر بحدوث المعجزات على يدي بايدن، الصهيوني على ظهر السطح، وإنما خلاصة القول إننا نحتفل مع أنفسنا بانقضاء زمن أميركي أغبر، امتد أربع سنوات ثقال، وكان يُخشى أن يطول أكثر، زمن صال فيه نتنياهو طويلاً وجال فيه أطول، تاه علينا وتدلّل، بدعم غير محدود من جانب توأم روحه، ترامب، صنوه المغرم بالكذب رطلاً برطل، الكاره للقضاء والإعلام واللاجئين مِثلاً بمِثل، وهو أمر يدعو إلى التفاؤل بدنو أجل القط المتنمّر في تل أبيب، بعد أن أزفت ساعة النمر المتوحش في واشنطن.

هاني مهنا... سلطة النشاز

محمد طلبة رضوان

ظهر العازف هاني مهنا في أحد البرامج المصرية، ليتحدث عن تجربته في السجن عام 2014. وقال إنه ذهب إلى سجن طرة، وقابل ابني حسني مبارك، علاء وجمال، ووزير داخليته، حبيب العادلي، ورجال أعمال، هشام طلعت مصطفى وأحمد عز وآخرين. انتشر مقطع من المقابلة على مواقع التواصل، وأثار استياء وحنقا كبيرا بسبب وصف هاني مهنا السجن، صالة جيم تحتوي على أحدث الأجهزة، و«سبا»، وملاعب كرة قدم، وصالات تنس طاولة وبلياردو، بالإضافة إلى الأجهزة المنزلية المتوفرة، والفائضة عن الحد، إلى درجة أن علاء وجمال أهديا له تلفزيونا وثلاجة زائدين!
استدعت تصريحات هاني مهنا مقارنات بأحوال المعارضين في سجون النظام المصري، خصوصا سجناء العقرب، المكان، والأوضاع المزرية، واللاإنسانية، والمعاملة السيئة والمهينة، وعدم السماح بدخول أبسط الأشياء، طعام، أو مياه نظيفة، أو أغطية لبرد الزنازين في الشتاء، أو كتب. تكدّس رهيب في الزنازين، وصل إلى درجة التناوب على أماكن النوم، النوم بالدور، بالترتيب، بالطابور، في مقابل كل تلك الرفاهية والإمكانات في سجون مجرمين ولصوص وناهبي مال عام، بحكم محكمة!
لم أدهش من تصريحات مهنا، فالامتيازات التي تمتع بها ابنا الرئيس وحاشيته، كانت واضحة، ظاهرة، بادية، على وجوههم، وملابسهم، وبنيتهم، وصحتهم، وابتساماتهم الواثقة في جلسات المحاكمة، بالمقارنة بآخرين، منهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر. المدهش حقا هو «الأريحية» التي تحدّث بها هاني مهنا، «التكنيك» الذي تميز به هاني مهنا عن غيره من عازفي أم كلثوم وعبد الحليم حافظ. تحدّث هاني عن أيامه الحلوة داخل سجون ابني الرئيس، الصلاة في مسجد طلعت مصطفى المفروش بالموكيت، والتمرين، في «جيم» و«سبا» أحمد عز، ومباريات كرة القدم، مع جمال وعلاء، ومفارقتها اللطيفة، أدب جمال وعلاء، وخلق جمال وعلاء، وتربية جمال وعلاء، والظلم الذي تعرّض له جمال وعلاء، ذلك كله، لأنهم كانوا ينادونه بـ يا فنان، ويخاطبونه بقولهم: حضرتك، وهذا وحده كفيلٌ بأن يجعلهم مهذّبين ومظلومين. حاول يوسف الحسيني التغطية على «نشاز» عازف الأورغ الشهير، بطريقةٍ لا تقل كوميديةً عن التصريحات نفسها، وأظهر تعاطفا، لم يستطع إخفاء زيفه، حين أخبره مهنا أنهم كانوا 14 نزيلا يسكنون في مكانٍ يكفي لثلاثة آلاف نزيل، قال الحسيني: كنتم تشعرون بالوحدة، فبادره هاني مهنا: بالعكس، كان لدينا كل الإمكانات.
تخبرك تصريحات مهنا عن تصوّرات «أبناء الدولة» الذين يعيشون، بأعدادهم القليلة، وإمكاناتهم الضخمة والزائدة عن الحد، في بلد آخر غير الذي يعيش فيه ملايين المصريين، عن مفاهيمهم الساذجة عن الأخلاق والعدل والتديّن. لا يتعلق الأمر بهاني مهنا، ولا يمكن اعتباره «غشيما»، وقع في شرّ تصريحاته، من دون أن يدري. عبد الفتاح السيسي نفسه له تصريحات مشابهة، حين يخبرك ببساطة أنه يعلم أن في سجونه مظلومين، ويمرّ على ذلك، بدوره، باعتباره خطأ واردا، وعاديا، وبسيطا، تدمير حيوات، ومستقبل بشر، وبيوت، وأسر، لزوم حماية الدولة، ما المانع؟ تجيب تصريحات هاني مهنا عن أسئلةٍ متكرّرة، حول إمكانية التعايش مع الاستبداد، وتحويله إلى عاداتٍ يومية، وضرورات، وواجبات، و«شغل»، كيف يمكنهم ممارسة هذه الجرائم اليومية من دون أن يطرف لهم جفن؟ كيف يقتلون ويعتقلون ويعذّبون ويشرّدون ويتشفون ويلفقون التهم ويروّجون الإفك والكذب والزور، ثم يتحدّثون عن الشرف والأمانة والوطنية وسيادة القانون الذي لا يفرّق بين نزيل طرة وسجين العقرب؟ كيف يصل مسؤول سياسي، أو ضابط، أو صحافي، أو إعلامي، أو فنان، أو مثقف، أو رجل أعمال، أو مواطن عادي، إلى هذه الدرجة من «الحيونة»، والانحياز لها، وتبريرها، وتمريرها، واعتيادها، والتعايش معها، والمطالبة بها؟ ينحصر الأمر بين اعتياد السلطة وسلطة الاعتياد.

المصالحة الخليجية ومدى واقعية مبادرة إقليمية شاملة

عبد الباسط سيدا

الأزمات والخضّات البنيوية التي تعاني منها مجتمعات المنطقة ودولها هي حصيلة عقود من التراكمات السلبية التي تمثلت في حالات الفساد والاستبداد التي اتسمت بها جميع الأنظمة العربية الجمهورية؛ وهي الأنظمة التي سيطرت على الأوضاع في مجتمعاتها ودولها عبر الجيش الذي كان ميداناً للتكتلات والمؤامرات البينية، وأداة في الانقلابات التي دبرها «الرفاق» بعضهم ضد بعض.

وقد استطاعت هذه الأنظمة أن تسوّق نفسها عقودا عبر الشعارات القومية الكبرى، منها «تحرير فلسطين» و«تحقيق الوحدة العربية الكبرى»؛ بينما كانت في واقع الحال تستغل تلك الشعارات التضليلية لتغطية انقضاضاتها على المجتمعات التي حكمتها بقبضةٍ أمنيةٍ متشدّدة، دمرت بفعلها النظم والمؤسسات الأهلية؛ ولم تسمح بولادة منظمات المجتمع المدني. كما أنهت الحياة الحزبية الحرة الوليدة؛ وباتت موارد البلد في عداد أملاكها الخاصة، أنفقتها على أدوات قمعها، ومغامراتها، وملذاتها. وحُرم الناس من الرعاية الصحية اللائقة، ومن التعليم المحترم. هذا على الرغم من امتلاك تلك المجتمعات ثروات نفطية لا تقلّ شأناً عمّا تملكه الدول الخليجية، ويشار هنا بصورة خاصة إلى كل من العراق والجزائر وليبيا، وحتى سورية إلى حدٍ ما. بينما تمكّنت الدول الخليجية التي كانت تصنفها «القوى الثوروية» في الجمهوريات المعنية في خانة «القوى الرجعية»، من تأمين الحاجات الأساسية لمواطنيها، وحققت نهضة عمرانية، وتعليمية، وصحية، لا يمكن مقارنتها بما هو عليه الحال في الجمهوريات «التقدّمية».

ومع انطلاقة الثورات الشعبية في دول عربية جمهورية عديدة، رُفع الغطاء عن العيوب والمثالب؛ وظهرت المفاسد على حقيقتها، كما انكشف الاستبداد في أبشع صوره. وكان التعويل على تماسك الموقف الخليجي الذي كان من شأنه في حالة فاعليته الحد من الانهيارات عبر إقناع الأنظمة الجمهورية بضرورة اعتماد الإصلاحات على مختلف المستويات، بما في ذلك الأنظمة السياسية نفسها، وهو الأمر الذي لم يتحقق، بل لجأت الأنظمة المعنية إلى الجيش والأجهزة الأمنية لقمع الناس، ومنع أي تغيير يحدّ من استبدادها وفسادها. وقد أدّى هذا الأمر إلى حروبٍ داخلية، ما زالت مستمرة في سورية وليبيا واليمن. كما أن التوترات والتشنجات في تصاعد مستمر في دول أخرى: العراق ولبنان وتونس والجزائر. وهذا ما يؤكّد وجود خلل بنيوي في طبيعة تلك الأنظمة التي تسبّبت في انسداد الآفاق أمام مجتمعاتها، وسلّمت مصير الأجيال، خصوصا المقبلة منها، إلى المجهول غير المطمئن.

وقد تم استغلال الوضع من القوى الإقليمية، سيما إيران التي أسهمت أصلا في دفع الأمور نحو الخراب في دول عربية عديدة، فقد وجدت هذه القوى فراغاً مرغوباً من جانبها، وعملت على الامتداد إليه، وركّزت قواتها ومليشياتها، والقوى المحلية المتعاطفة معها في مناطق نفوذها. ولم يقتصر الأمر على القوى الإقليمية وحدها، بل دخلت القوى الدولية أيضا إلى الساحة، وبالتنسيق والتفاهم مع الأطراف الإقليمية المتخاصمة، لتكون بصيغةٍ ما الضامن لعملية ضبط الأدوار، وتقاسم مناطق النفوذ.

وقد أسهمت الخلافات الخليجية في تكريس وضعية الاستقطاب الإقليمية، في وقت كانت فيه الدول العربية، بل والمنطقة بأسرها، في حاجة إلى قوة رشيدة متماسكة، قادرة على التخفيف من حالة الاستقطاب، ومد الجسور مع مختلف الأطراف الإقليمية، من أجل البدء بعملية حوار، تكون مقدمةً لتفاهماتٍ وتوافقاتٍ لصالح ما فيه خير شعوب المنطقة جميعها.

ولكن ما حصل أن الموقف الخليجي نفسه تحوّل، هو الآخر، إلى وجهٍ من أوجه الاستقطاب والاصطفاف مع هذه القوة الإقليمية أو تلك، وذلك في سعي إلى الاستقواء، وتلافي المخاطر المحتملة بالنسبة إلى كل دولةٍ بمفردها، وبناء على أولوياتها. وقد أدى ذلك كله إلى استنزافٍ غير عادي للطاقات، تجسّد، بصورةٍ أساسية، في شراء مستلزمات دفاعية هائلة التكاليف، لم تكن الدول الخليجية في الأحوال العادية بحاجة إليها، وإنما أقدمت على ذلك استجابة لعمليات الضغط والابتزاز التي فرضتها عليها القوى الكبرى لحساباتها الخاصة.

المصالحة الخليجية - الخليجية، أو على وجه التحديد، المصالحة السعودية القطرية، مهمة إلى الحد الأقصى في ظل الأجواء القاتمة التي تخيم على المنطقة، نتيجة هيمنة المتشدّدين على القرار الإيراني؛ واعتماد الحكومة التركية على «الإنجازات الخارجية» للتغطية على المصاعب والمطالبات الداخلية؛ وإصرار القوى المتشدّدة في إسرائيل على التهرّب من استحقاقات السلام مع الفلسطينيين، على قاعدة احترام الوجود والحقوق. هذا إلى جانب عدم وضوح معالم الاستراتيجية الأميركية الجديدة التي ستعتمدها إدارة بايدن الديمقراطية في التعامل مع قضايا المنطقة.

المصالحة الخليجية مهمة، ومطمئنة لشعوب دول الخليج أولاً، والتي ترتبط فيما بينها بأواصر وثيقة من القرابة والمصالح. كما أنها (المصالحة) مهمة أيضاً بالنسبة إلى الشعوب والدول العربية التي تعاني من أزماتٍ عميقةٍ نتيجة عجز أنظمتها عن وضع الحلول، أو الاستعداد لتحمل استحقاقاتها؛ كما تعاني الدول المعنية من التدخلات الأجنبية المباشرة التي تتمثل في الأوضاع الميدانية والإدارية، والسيطرة الأمنية والعسكرية، والتوجيهات السياسية.

منطقتنا تعيش عملياً منذ نحو عشر سنوات، بل وأكثر، حالة حرب إقليميةٍ كبرى بمظاهر مختلفة، وعبر الوكلاء المحليين والمليشيات الوافدة التي تم جلبها من مناطق أخرى لتقحم إقحاماً في الصراعات الدائرة في هذه الدولة أو تلك، خصوصا في سورية واليمن والعراق. وستستمر هذه الحالة في ظل الحسابات الراهنة والمحتملة للقوى الكبرى، خصوصا حسابات كل من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، ما لم تكن هناك مبادرة إقليمية واضحة جريئة، تُطرح للحوار والتفاهم بين القوى الإقليمية الأساسية، بهدف تحديد قضايا الخلاف، والعمل على إيجاد الحلول لها، وتحديد المصالح الخاصة بكل طرف، حتى يتم أخذها بالاعتبار.

وبناء على المعطيات الراهنة، وفي ضوء الاصطفافات والاستقطابات القائمة في المنطقة، وتشعبها في مختلف الأزمات، نرى أن المجموعة الخليجية بقيادة السعودية هي المؤهلة أكثر من غيرها لطرح مبادرةٍ كهذه، والعمل على تسويقها دولياً، وإقناع مختلف الأطراف الإقليمية بالتفاعل الإيجابي معها، فالسعودية بما تمثله من رمزية عربية - إسلامية، وما تمتلكه من موارد بشرية ومالية، قادرة على التأثير وتحمّل مسؤولية ما تطرحه. كما أن الدول العربية الخليجية الأخرى تمتلك المؤهلات الدبلوماسية، والقنوات المفتوحة مع جميع القوى الإقليمية الأساسية في المنطقة (تركيا، إيران، إسرائيل) ومصر بطبيعة الحال، ما يمكّنها من التحرّك والتواصل، والدعوة إلى مؤتمر إقليمي عام، تتم فيه مناقشة جميع قضايا المنطقة وأزماتها. مؤتمر مفتوح، لا يقتصر على الجانب السياسي وحده، بل يشمل حواراتٍ معمقةً بين مفكرين وأكاديميين وإعلاميين ورجال دين، إلى جانب رجال الاقتصاد، من مختلف الاتجاهات، ومن سائر مجتمعات المنطقة؛ بهدف التوصل إلى تفاهماتٍ واتفاقياتٍ تضع حدّاً للحروب العبثية، والصراعات العقيمة التي أنهكت الدول والمجتمعات والأفراد في منطقتنا؛ وتسبّبت في مآسٍ تستعصي على الوصف. وهناك تجربة سابقة، تمثلت في مبادرة السلام العربية التي هندستها وأطلقتها السعودية عبر جامعة الدول العربية في قمة بيروت عام 2002. ولكننا اليوم في حاجةٍ إلى مبادرة أوسع، وأشمل وأوضح، وذلك بناء على المتغيرات التي تمت، وطبيعة الصراعات الجارية.

> مع انطلاقة الثورات الشعبية في دول عربية جمهورية عديدة، رُفع الغطاء عن العيوب والمثالب، وظهرت المفاسد على حقيقتها

> أسهمت الخلافات الخليجية في تكريس وضعية الاستقطاب الإقليمية، في وقت كانت فيه المنطقة في حاجة إلى قوة رشيدة متماسكة

تبدو قضايا المنطقة معقدة مستحيلة الحل، إذا ما استمرّت المواقف الراهنة، والسياسات اللاسياسية، والخطابات الشعبوية على ما هي عليه حالياً. واستمرّت أجواء عدم الثقة والمنافسة بشكلها الراهن. ولكن إذا كانت الإرادات موجودة، وإذا كان أصحاب القرار مدركين طبيعة المصالح المنتظرة وحجمها في حال التوافق؛ وعلى اطلاع تام بماهية المخاطر والانهيارات القادمة في حالة استمرارية الصراعات المشتعلة حالياً؛ فإن إمكانات التفاهم قابلة للتحقق، وفرص تبادل المصالح، وتعميمها، هي الأخرى واقعية. وقد ضحّت شعوب منطقتنا كثيراً، وتحمّلت كثيراً. وهي اليوم تعيش حالة يأس نتيجة انسداد الآفاق؛ وهذا ما يهدّد مصير الملايين من الأجيال المقبلة.

وبناء على ما تقدّم، ستأخذ المصالحة الخليجية بعدها المطلوب المنتظر، إذا ما تحولت إلى رافعة إقليمية للنهوض بالمنطقة كلها من حالة الإنهاك الذي تعيشه نتيجة الحروب والصراعات، لتصبح ساحةً للتمازج والتفاعل الحضاريين بين مختلف الثقافات، ومنصة للحوار المثمر المبني على الاحترام المتبادل بين أتباع كل الأديان والمذاهب، ومن دون أي استثناء. وما سيترتب على تحقق خطواتٍ من هذا القبيل، هو تشابك الفعاليات والإمكانات الاقتصادية والعلمية والتقنية لتحقيق نهضة تنموية مستدامة، تضمن فرص التعليم والعمل والتطور الإبداعي للأجيال الشابة، حتى تكون مجتمعاتنا مهيأة لمواجهة التحدّيات المعرفية والاقتصادية والبيئية على المستويين، الإقليمي والعالمي؛ وتتحوّل منطقتنا إلى ركيزة من ركائز الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين، وتكون فاعلةً في ميادين الاقتصاد والتقدّم التقني والبحث العلمي على المستوى العالمي.

هذا الطرح سيقول عنه كثيرون إنه حالم، ولا ننكر ذلك، ولكننا نتساءل هنا: ألم تكن كل الإنجازات مجرّد أحلام في بداية الأمر، حتى تحولت إلى أفكار لتتحقق لاحقاً في الواقع العملي؟ ونضيف: من كان لديه حلول أخرى أفضل، وأكثر واقعية، فليتفضّل بها مشكوراً.

(كاتب ورئيس سابق للمجلس الوطني السوري)

مصر والخليج بعد المصالحة

أمجد أحمد جبريل

يكتسب التقارب الخليجي الراهن، والذي تمثّل في انعقاد القمة الخليجية، الحادية والأربعين في العُلا السعودية، 5 يناير/ كانون الثاني الجاري، أهميةً حقيقية، لكونه يمثّل خطوة «تكيّف» مهمّة، قامت بها الرياض، بالتزامن مع اقتراب مغادرة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، البيت الأبيض. وعلى الرغم من توقيع وزير الخارجية المصري، سامح شكري، على بيان متفق عليه في قمة العُلا، فإن موقف القاهرة من المصالحة الخليجية لا يزال يثير تساؤلاتٍ جدّية، قد تكشف «ارتباكاً» و«غضباً مكتوماً»، بسبب اهتمام الرياض بطيّ صفحة الخلاف مع الدوحة، من دون تلبية الشروط التي دأب النظام المصري وأذرعه الإعلامية على تكرارها، على مدار ثلاث سنوات ونصف السنة، بالإضافة إلى تجاهل السعودية شروط الإمارات (والبحرين) التي تريد «وضع العصي»، لتعطيل دولاب المصالحة.

تحليلياً، يبدو أن القاهرة لا تزال تتمسّك بفهمها السابق لتوازنات الخليج العربي و«الإطار العربي»، في مرحلة ما قبل الثورات العربية عام 2011، حينما كانت الرياض تحتل موقعاً محورياً ومؤثّراً، بما يكفي لضمان أن تلعب دور «القاطرة»، لدول الخليج الأخرى، مثلما كانت مكانة مصر في العالم العربي، إبّان عهد جمال عبد الناصر، حتى هزيمة يونيو/ حزيران 1967؛ إذ شكّلت الهزيمة تراجعاً واضحاً، في مكانة مصر والدول العربية كافة، بالنسبة للنظام الدولي، ما انعكس على تدشين عملية التسوية الأميركية. وهو تراجعٌ، استمر حتى فرض «الحظر النفطي» العربي، على أميركا والدول المساندة لإسرائيل، في حرب أكتوبر 1973. بيت القصيد أن النظام المصري، في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، لم يعد يملك القدرة على فرض توجهاته ورغباته على دول الخليج والسعودية التي باتت تتمتع بما يشبه «الفيتو» على السلوك المصري، على الرغم من أزمات سياسة سعودية إقليمية، بدايةً من حرب اليمن، ومروراً بحصار قطر، ووصولاً إلى علاقات الرياض المضطربة، مع إيران وتركيا، على خلفية عدة ملفات إقليمية.

ولئن كان صحيحاً القول إن مشاركة مصر في عهد حسني مبارك في حرب تحرير الكويت 1991 أسهمت في حضور مصر وسورية، آنياً، في معادلات أمن الخليج العربي، كما تمثّل في إعلان دمشق 6 مارس/ آذار 1991، فإن «أمركة» هذا الملف أصبحت من أهداف سياسات واشنطن تجاه الخليج والعراق، على الرغم من «معارضة» إيران ذلك، سيما بعد احتلال العراق عام 2003 الذي أبرز دور طهران الإقليمي، وأظهر محاولاتها الهيمنة على الخليج العربي، أمنياً وسياسياً، مع التركيز على تقليص مخاطر الحضور الأميركي والبريطاني والإسرائيلي في الخليج، مع «تسامح» إيراني، نسبي، مع الحضور الروسي والصيني والهندي، وربما التركي والباكستاني أيضاً.

وعلى الرغم من أن تدهور مكانة مصر ليست مسألة آنية، كونها ترتبط بأخطاء «هيكلية/ بنيوية» في توجّهات الرئيس أنور السادات، سيما بعد زيارته إسرائيل عام 1977، فإن التاريخ لم يبخل على بلد الكنانة باستعادة قدرٍ من المكانة المستحقة، بعد ثورة 25 يناير (2011) التي أنعشت فرص القاهرة مؤقتاً، في تبنّي سياسات إقليمية توازنية، في الخليج وغيره من الأماكن، بما يحقّق مصالح مصر واستقلال سياساتها الخارجية، مع تخفيف اعتمادها على المساعدات الأميركية والأوروبية، قبل أن يسارع انقلاب 3 يوليو (2013) في تخريب ذلك المسار التوازني الذي يزيد دور مصر العربي والأفريقي.

ويبدو جوهر المشكل الراهن في اعتماد تكتيكات النظام المصري تجاه الخليج على نظرةٍ جامدة، «تنكر» المتغيرات الاستراتيجية الحاصلة في بنية النظامين، الإقليمي والعالمي؛ إذ تُظهر مسألة «تمثيل مصر» (في قمة العُلا)، عبر تسريب أنباء عن عزم الرئيس عبد الفتاح السيسي حضورها، بعد معرفة مستوى تمثيل قطر فيها، أن هناك خللاً في إدراك النظام المصري وشعوره بإمكانية فرض شروطه على الدوحة، في أزمةٍ خليجية «من ألفها إلى يائها»، ليس لمصر فيها ناقة ولا جمل، إلا دعم موقفي السعودية والإمارات، في تكثيف الضغط على الدوحة، عبر استحضار الثقل الديمغرافي والسياسي والعسكري المصري، في إمكانية تنفيذ سيناريوهات خطيرة.

وقد بات معلوماً للكافة أن مواقف وزارتيْ الخارجية والدفاع الأميركيتيْن، ناهيك عن مؤسستَي الأمن القومي والاستخبارات، كلها كانت معترضة على «ارتباك» سياسات دونالد ترامب ومستشاره جاريد كوشنر، وتحيزاتهما ضد قطر، أول اندلاع أزمة الحصار، التي تم تصحيحها تدريجياً، وصولاً إلى تدشين الحوار الاستراتيجي الأميركي القطري، يناير/ كانون الثاني 2018.

واللافت هنا هو استشعار الرياض، بمجرد فوز جو بايدن في الانتخابات الأميركية 2020، أهمية تعديل سلوكها الإقليمي أو تكييفه، عبر «التخفّف» من تبعات حصار قطر وحرب اليمن واستعداء تركيا، تجنّباً لأية ضغوط مستقبلية عليها، يمكن أن تمارسها إدارة بايدن، في سياق سعيها إلى إعادة المسار التفاوضي مع إيران. وذلك في مقابل «تردّد» مصر، في مراجعة سياساتها الإقليمية، على الرغم من عودة قضية تصفية الباحث الإيطالي، جوليو ريجيني، إلى الواجهة، واحتمال تبنّيها أوروبياً بشكلٍ رسمي.

واستطراداً في تحليل مستقبل المصالحة الخليجية، ليس مطلوباً، ولا ممكناً، إلغاء الاختلافات الخليجية، أو السعي إلى توحيد الرؤى والسياسات، لكي تتطابق مع سياسات السعودية، ولكن التوافق على الحد الأدنى من «التضامن الخليجي والعربي»، المستند إلى أسس ومصالح اقتصادية واجتماعية وأمنية، مع «تحييد» الخلافات السياسية، وحصرها في أضيق نطاق، والكفّ عن نقلها إلى الجوانب غير الرسمية في العلاقات الخليجية البينية، والعربية البينية أيضاً، خصوصاً عبر التحريض الإعلامي، والتآمر السياسي مع قوى دولية، لمعاقبة الشعوب العربية المكلومة، عبر أدوات إكراهية (مثل الحصار الاقتصادي والسياسي، والتهديدات العسكرية، وشنّ الحروب الفعلية والإلكترونية .. إلخ).

> لم يعد النظام المصري يملك القدرة على فرض توجهاته ورغباته على دول الخليج والسعودية

> مطلوبٌ من القاهرة، سيما مع اقتراب ذكرى ثورة 25 يناير، القيام بعملية مراجعة «جذرية» لتوجّه سياساتها الخارجية

مطلوبٌ من القاهرة أيضاً، سيما مع اقتراب ذكرى ثورة 25 يناير، القيام بعملية مراجعة «جذرية» لتوجّه سياساتها الخارجية، وإيلاء الدوائر العربية والأفريقية والإسلامية والآسيوية ما تستحقه من اهتمام، مع السعي إلى مزيدٍ من الاعتماد على الذات والدمقرطة والتنمية واحترام حقوق الإنسان، والتخلي عن وضعية تلقي المساعدات الخارجية، خصوصاً الأميركية والأوروبية والسعودية والإماراتية، وتفعيل وساطاتها ودبلوماسيتها، (مثلما فعلت الدبلوماسية الكويتية في استضافة الحوار اليمني عام 2016، وموضوعي حصار قطر و«صفقة القرن»؛ إذ اكتشفت قدراتها التوازنية، التي زادت دورها خليجياً وعربياً).

هذه «المراجعة» ستعين مصر في استعادة دورها الذي تشتد الحاجة إليه عربياً وأفريقياً وإقليمياً، بدل أن يحصر النظام نفسه في أدوارٍ «زائفة»، (من قبيل «مكافحة الإرهاب»، أو حصار قوى التغيير السلمي والشبابي، واستهداف الإخوان المسلمين)، ما يضرّ المصالح الحقيقية للشعب المصري الذي يريد علاقات صحية مع محيطه العربي، وليس مع المحور الأميركي الإسرائيلي الذي يوظّف الديكتاتوريات العربية لإعاقة أي مسار عربي نهضوي أو استقلالي أو تنموي.

المؤكد أن اعتماد الرياض والقاهرة على قدراتهما الذاتية، مع تطوير شبكة تحالفاتهما العربية والإقليمية، وإيجاد مبادراتٍ لحل الأزمات الإقليمية، سيكون أجدى من مواصلة الرهان على «الدعم الأميركي المتقلّب».

(كاتب فلسطيني في إسطنبول)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads